

# ماذا تقول النساء:

## الربيع العربي وانعكاساته على المرأة

موجز ١: ديسمبر ٢٠١١

بينما يهتز العالم العربي بالتغير تعاني المرأة في المنطقة من الجيد والسيئ والقيح الذي يأتي مع المرحلة الإنتقالية و التي تتسم بالأزمات وعدم الاستقرار. فمن تونس ومصر إلى سوريا وليبيا والبحرين تتواجد المرأة بشكل واضح في حركات الاحتجاج في الشوارع جنبا إلى جنب مع الرجل في مواجهة الهراوات والغاز المسيل للدموع. وقد كان العديد من النساء من المنظمين الرئيسيين و القادة في مجال التواصل الاجتماعي لتوضيح الرؤية و توحيد رسالة الحرية والديمقراطية والمساواة. كما قدمن الدعم اللازم للرجال في مواجهة العنف في الخطوط الأمامية. كما واجهن الكثير من التهديدات الجسدية والجنسية والانتهاكات التي تواجهها النساء عادة بما في ذلك العنف والتحرشات والقتل. و على الرغم من مساهمتهن الفاعلة إلا أن النساء مازلن يواجهن التهميش في العملية السياسية القائمة.

في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في البلدان التي تشهد فترات انتقالية أو صراعات، و في الوقت الذي تسعى فيه الأحزاب السياسية والدينية و القوى المحافظة لفرض الدور التقليدي للمرأة الذي يحصرها في قالب الزوجة المطيعة أو الابنة أو الأخت أو الأم التي تخضع لحماية وسيطرة الأقارب من الذكور. إن هذه التعريفات المقيدة ليست ناتجة عن الصراع السياسي حيث أنها تمثل نقطة الارتكاز لهذه الإيديولوجية المحافظة و التي حاول علماء دين كثيرين و نساء إظهار أن الكثير منها يخالف القيم الإسلامية.

بينما حصل النساء في الشرق الأوسط علي مكاسب في مجالات التعليم والحقوق المدنية في الخمسينيات والستينيات إلا أنه تم إقصائهن من المجال السياسي و دوائر صنع القرار في العقود الأخيرة. و لا تبشر بخير الفترة الانتقالية الحالية. فيبدو أن القيادات الجديدة قد تناست أن ديمقراطية بدون مساواة في جميع الجوانب القانونية ومشاركة فعالة لنصف المجتمع ما هي إلا شكل آخر من أشكال الدكتاتورية.

إن التطورات السياسية ووضع المرأة يختلف باختلاف الدول. فمنذ نشره الأولي للشبكة من سلسلة "ماذا تقول النساء: ملخصات منطقة الشرق الأوسط" ونحن نسلط الضوء على الاتجاهات الإقليمية المشتركة التي تهدد القواعد الأساسية للمساواة والديمقراطية وتؤثر علي قدرات المرأة في المشاركة والتأثير علي عمليات صنع القرار علي المستويين المحلي و الدولي و التي من شأنها تحديد مستقبل تلك الدول و حياة النساء فيها.

١- إن المساواة على حقوق 50٪ من السكان في السعي من أجل الديمقراطية. لن يؤدي إلى الديمقراطية: إن الصمت حول حقوق المرأة والتحديات التي تواجهها ليس بالشيء الجديد فتاريخيا وعلى الرغم من انضمام المرأة على نطاق واسع لحركات التحرر و السعي للديمقراطية إلا أنه كان علي النساء النضال من أجل إثبات وجودهن في المجتمع و من أجل الحصول علي حقوقهن. فمنذ أوائل القرن العشرين، كما في ثورة 1906 الدستورية في إيران وحتى اليوم كان كفاح النساء في الشرق الأوسط من أجل الديمقراطية فوق مطالبهن لتحقيق المساواة بين الجنسين. فالشعار السائد هو "مع الديمقراطية تأتي المساواة" ولكنه أبعد ما يكون عن الواقع فقد شهدت النساء ضياع حقوقهن علي الرغم من سنوات الكفاح.

يتم إصدار نشرات ماذا تقول النساء بالتعاون مع:

\* مركز الدراسات الدولية بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا

\* المركز العالمي لريادة المرأة (روترز) بجامعة نيو جيرسي الحكومية

\* الشبكة الدولية للنساء بنائي السلام

\* معهد الأمن المتكامل

في عام 2009 تشكلت الشبكة الدولية لتفعيل المجتمع المدني بهدف تعزيز دور المرأة في منع الصراعات و نشر العدالة الاجتماعية والتعايش السلمي و جهود بناء السلام تحت ظروف القمع السياسي و النزاعات المسلحة. و يسعى برنامج الشبكة في الشرق الأوسط إلى زيادة دور المرأة في المجتمع المدني فيما يخص الحقوق المدنية والأمن والسلام في البلدان التي تمر بالتغيرات السياسية و نمو تأثير العسكريين و استهداف المتطرفين للنساء.

عند تعريف أي قانون بأنه ذا مرجعية دينية فإنه يكتسب حصانه خاصة و يصعب تغييره. مازال النساء يعانين تمييز قانوني سيمتد لأجيال من الفتيات في المستقبل حتى في الدول حيث القيم الاجتماعية والثقافية تؤمن بمساواة المرأة.

**تجاهل حقوق المرأة يزيد من سلطة القوي المحافظة :** إن الصعوبات التي تواجهها المرأة في منطقة الشرق الأوسط مرتبطة بالاتجاهات الثقافية والسياسية في المنطقة. فالعديد من النساء لم يكتفين بالانضمام إلى النضال السلمي من أجل الديمقراطية بل أنشئن بعض تلك الحركات و مع ذلك تجاهل شركائهم في الحركات الديمقراطية اهتمامات المرأة متعللين بأن مطالب النساء حساسة جدا أو مخالفه للإسلام أو داعية للانقسام أو غير مناسبة ثقافيا. و غالبا ما تضطر الجماعات التقدمية للمساومة علي حقوق المرأة لأنها تزال ضعيفة جدا.

عندما تحاول النساء طرح تساؤلات بشأن وضعهن في قانون الأسرة وهي المنطقة التي غالبا ما تكون حقوق المرأة مهدره يقوم دعاة الديمقراطية في كثير من الأحيان بالتشكيك في أولوياتها لوجود "مهام عاجلة" أكثر أهميه لبناء الأمة في الوقت الراهن. إلا أن التجربة في جميع أنحاء المنطقة دلت على أن قانون الأسرة ووضع المرأة يشكل أولوية رئيسية للجماعات الدينية المحافظة.

في العمليات الدستورية في أفغانستان والعراق، بذلت جهود للتوفيق بين حقوق الإنسان من منظور إسلامي ودولي من خلال إنشاء دساتير المختلطة لتسمح بتطبيق الشريعة الإسلامية في بعض الظروف بينما تطبق الدول المعايير والقوانين الدولية. أعطيت المرأة الأفغانية الفرصة لإعداد والمشاركة في مجلس اللويا جيرجا القبلي كما إشركت الجهات الفاعلة الأخرى التي حصلت علي 25% في الحكم ولكن عدم وجود تفاعل منهجي قد يؤدي إلي استبعادها من المفاوضات المقترحة مع طالبان. العديد من نشطاء حقوق ما زالوا يعتقدون أن إعطاء الشريعة الإسلامية الأهمية في الدستور – إذا احترمت ونفذت – سيحمي حقوق المرأة في جميع المجالات.

تعد ليبيا مثال جيد فعلى الرغم من الدعم الخطابي القوي من المجلس الوطني الانتقالي لحقوق المرأة ومشاركتها في القيادة، إلا أن عضويته مازال يهيمن عليها الرجال (40:1). و تضمنت الحكومة الانتقالية التي شكلت في نوفمبر 2011 امرأتين فقط من بين 24 وزيرا. كما أن مسودة الدستور تميز ضد المرأة. ففي الخطاب لأول بعد سقوط العقيد القذافي أعلنت قيادة المجلس الوطني الانتقالي أن الشريعة الإسلامية ستكون المصدر الأساسي للتشريع مما يعني رفع الحظر عن تعدد الزوجات. وقد عارض العديد من نشاطي المعارضة الليبية هذا الموقف مما خفف من وقعه في نهاية المطاف إلا أنه يبقى مؤشرا على إجراءات أخرى قد تحدث في المستقبل.

**2- علي الرغم من أن المبادئ الإسلامية وحقوق الإنسان لا ينكر بعضها بعضا إلا أن هناك خطر حقيقي من تأصيل التمييز ضد المرأة في الدساتير والقوانين الجديدة:** قد أكدت الشخصيات الدولية والإقليمية من مثقفين وسياسيين أن الربيع العربي يتجه نحو خلق ديمقراطيات إسلامية بجنور متصلة في الشريعة. ففي مرحلة ما بعد ثورة في مصر بقت المادة الثانية من الدستور و التي تدعو الى قوانين تتماشى مع الإسلام على حالها مع وجود مطالب بالامتثال للشريعة.

**التفسيرات التقدمية للشريعة الإسلامية موجودة ويجري تفعيلها في المنطقة:** هناك مجالات للتقارب بين الشريعة مع قواعد الديمقراطية و حقوق الإنسان الرئيسية (كما حددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). ولكن هناك عناصر أساسية في الشريعة الإسلامية خاصة في مجال قانون الأسرة عرضة للتأويل بحيث يكون لها آثار تمييزية عميقة ضد المرأة. فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار شهادة المرأة في المحكمة بنصف شهادة الرجل كما أنه ربما يتم خفض سن الزواج للفتيات وسن المسؤولية الجنائية إلى 9 سنوات في بعض الأحيان كما يكون للرجال حرية تعدد الزوجات والطلاق بلا منازع. في حين تقلصت بشدة حقوق المرأة في مجال حقوق الأسرة والطلاق حيث أنهم معرضات لخسارة كل شيء (الأطفال والمنازل والممتلكات) إذا عارضن قرارات الزوج. في جميع أنحاء الشرق الأوسط والعالم الإسلامي تخوض المرأة معركة صعبة وخطرة في كثير من الأحيان من أجل المساواة. يقدم علماء الدين من الرجال والنساء تفسيرات تقدمية للشريعة بخصوص القضايا المشار إليها أعلاه في بلدان من أنحاء العالم الإسلامي مثل البحرين وإيران وماليزيا والمغرب. فعلى سبيل المثال إصلاحات قانون الأسرة المغربي و التي كتبت على أساس التفسيرات التقدمية للشريعة، قدمت دعم قانوني ملحوظ للمرأة.

هناك حساسية بالغة تحيط بمناقشة الشريعة الإسلامية. في حين أن الشريعة الإسلامية تقبل الاجتهادات المختلفة إلا أن المتشددون يرونها كنصوص جامدة لذا يصعب الإصلاح حتى في الدول التي تتبنى معايير اجتماعية وثقافية تعطي المرأة المزيد من الحقوق.

لا تزال هناك مسائل عالقة بشأن تبني الشريعة الإسلامية كأساس لهذه النظم الديمقراطية الجديدة. فالعديد من الإسلاميين في مرحلة ما بعد الثورة وأنصارهم الدوليين (الغرب وغيره) رفضوا معالجة هذه المسائل بالتفصيل. أي من تفسيرات الشريعة ستستخدم بوصفها أساس هذه النظم الديمقراطية الجديدة؟ هل ستبنى هذه النظم الديمقراطية القائمة على الشريعة التمييز ضد الأقليات الدينية؟ وهل ستعرض على الجدل والرجم أو قطع الأيدي و كل التفسيرات الحرفية للعقوبات الجنائية للشريعة؟ تعتبر هذه التفسيرات للشريعة غير مستساغة في كثير من الأوساط غير أنه غالبا ما يتم التغاضي عن الجوانب التي تركز للتمييز ضد المرأة.

يتم ربط تحقيق المساواة للمرأة مع الأنظمة السابقة، وبالتالي قد تفقد تلك المكتسبات. في الدول التي قامت بها ثورات تم ربط القوانين التي تحمي المرأة مع الأنظمة السابقة و الفساد الأخلاقي و القيم الغربية كما تنتقدها القوى المحافظة بشكل علني. ففي مصر حيث حققت المرأة مكاسب قانونية ضئيلة في مجال حضانة الطفل وحقوق الطلاق ثمة دعوة لنقض هذه المكتسبات. أما في تونس حيث اتخذت خطوات إيجابية للغاية مثل الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون تحفظات وإشراك المرأة بأعداد متساوية في قوائم الأحزاب الانتخابية تتعرض النساء لضغوط وقيود غير مسبقة. فعلى سبيل المثال يتعرض النساء لضغوط للحد من مشاركتهن المجتمعية وارتداء الحجاب. مما يعني وجود مخاطر حقيقية لخسارة المكاسب القانونية والاجتماعية التي تم الحصول عليها بشق الأنفس مستقبلا.

طالب الربيع العربي بحقوق الإنسان والحريات. إن نشاطي حقوق المرأة يدركون مواقف القوى المحافظة في مجتمعاتهم. كما أنهم يدركون أيضا أن الدساتير المصاغة الآن ستحدد مستقبل الأجيال القادمة. إنهم يريدون أن يستفيد الرجال والنساء في المنطقة بالتساوي من معايير المساواة وحقوق الإنسان التي يطمح إليها البلدان الأخرى. إنهم في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي ومساندته لهذه الحقوق.

كما يجب أن تتمسك الدساتير الجديدة وتضمن حقوق الإنسان المتعارف عليها للجميع. فإن المجتمع الذكوري الأبوي غالبا مل يكون هو السبب في التمييز ضد المرأة وليس الإسلام: كما هو الحال في جميع البلدان هناك تيارات ثقافية متعددة في دول الشرق الأوسط. فكلًا من الاتجاهات التقدمية والمحافظة تتواجد في كل الأجيال والطبقات الاقتصادية كما أن هناك رغبة مشتركة في معايير وتشريعات مقبولة ثقافيا ودينيا. ولكن في بعض الأحيان تتعارض العادات و التقاليد مع الأسس الدينية. توجد مخاوف أنه عند تحديد الأولويات في صياغة دساتير جديدة سيتم الاهتمام بالتقاليد و العادات ليتم التخلي عن حقوق الإنسان والأعراف الدولية أو تجاهلها كليا. هذا يرجع جزئيا إلى سوء فهم الحقوق الدولية والافتراض بأنها لا تلتزم بالقيم الإسلامية ويرجع ذلك جزئيا إلى الافتراض بشكل خاطئ أنها معايير غربية وليست أصيلة في المجتمع. إن رفض معايير حقوق الإنسان إضافة إلى التفسيرات المحافظة للإسلام تؤدي إلى مواقف قمعية تجاه المرأة وتثير الانقسامات بين المرأة والرجل.

إذا استمرت هذه التفسيرات و بصوره أقوى من معايير حقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا فإن هذا يمثل خطر حقيقي واحتمال قوي لتكريس التمييز القانوني والمؤسسي ضد المرأة من خلال الدساتير والقوانين. وسوف يشعر بهذا التمييز أجيالا من النساء والفتيات إضافة إلى الرجال والفتيان.

يجب الاعتراف بأن الإسلام ليس هو المانع عندما يتعلق الأمر بحقوق المرأة بل هي القيم الذكورية الراسخة. إن المعارضين لحقوق المرأة يضعونها على قدم المساواة مع مخاوفهم من الاستعمار والتهديدات الغربية للثقافة القومية مما ساعدهم على التغلب على المدافعين عن المساواة. فالمجتمع الدولي، بما في ذلك السياسيين الغربيين، قد يساند هذه المزاعم تحت مسمى احترام الثقافة المحلية أو الاستخفاف بالأصوات التقدمية لأنها نخوية أو غربية. يرجع هذا جزئيا إلى الرغبة السريعة في الاستقرار، وفهمهم المحدود للإسلام و تطورات الثقافة المحلية، خاصة نضال المرأة من أجل المساواة.

و لقد أثبت الربيع العربي حتى الآن بوضوح أن المطالبة بالكرامة والمساواة والديمقراطية قادمة من جميع أنحاء المنطقة و بقيادة نساء من جميع أطراف المجتمع لذا فهي ليست مطالب نخوية أو غربية.

يعتبر الناشطين المحليين في وضع أفضل للتعبير عن مطالبهم من أجل حقوق متساوية في إطار مقبول ثقافيا. كما في المثال الليبي، في نوفمبر 2011 و في المؤتمر الدولي الأول من نوعه للمرأة الليبية كانت المساواة بين الجنسين في ظل القانون هي المطلب الرئيسي. وهذا الإطار يشمل حماية واحترام حرية الناس بصرف النظر عن دينهم أو ثقافتهم أو عرقيتهم أو جنسهم بدون الاعتداء على حقوق الآخرين أو معارضة حقوق الإنسان الدولية. على السياسيين الليبيين احترام المعايير الدولية و الالتزام بأساسيات حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة إذا أرادوا دعم المجتمع الدولي.

**تعزيز المجتمع المدني هو مفتاح الديمقراطية وإدماج المرأة :** من خلال التكنولوجيا والتعبئة الجماهيرية و على الرغم من عقود من القمع انطلق النشاط المدني أخيرا في الشرق الأوسط. كانت النساء في هذه الدول قوة سياسية هامة و لا تزال الأكثر ظهورا في المجتمع المدني إلا أن القوي السياسية الرسمية والحركات الدينية تميل إلى استبعادهن من القيادة. وقد أظهرت التحركات المدنية الناشئة قوة واضحة الأثر لكنهم يفتقرون إلى الخبرة والآليات ليصبحوا كيانات منظمه في الساحة السياسية كما أنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة للمشاركة بشكل كامل في بناء أوطانهم علي المدى القصير على الأقل. وتركز العديد من المجموعات الجديدة على الاستجابة للاحتياجات على أرض الواقع علي الرغم من تأثيرهم الضعيف في عمليات صنع القرار. و تزيد الأطراف الدولية من تعقد المشاكل في ظل غياب أسلوب منظم للتنسيق مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بما فيها القيادات والجماعات النسائية.

**استخدام "سيادة القانون" لإسكات نشاط المجتمع المدني:** الإبقاء علي القوانين التقييدية التي تحكم النشاط المدني وتشكيل المنظمات غير الحكومية في بعض البلدان و التي يجري تفعيلها لحد من أصوات المعارضة وقدرة المواطنين على التنظيم. ففي مصر على سبيل المثال، استخدمت قوانين الطوارئ لإعتقال و للضغط على ناشطي المجتمع المدني بعد الثورة. و في إيران، حيث السياسات القمعية بكامل قوتها، واجه المجتمع المدني حملات أمنية كبرى لإيقاف المنظمات و القبض على النشطاء.

**الأحزاب السياسية الجديدة والمرأة أو التوافقية المستحيلة:** لقد نشئت الأحزاب السياسية التقدمية في المنطقة غير أنهم يفتقرون إلى الخبرة اللازمة للتواصل مع الجماهير مقارنة بالأحزاب الدينية التي لها تواجد قوي بما في ذلك سنوات من الخدمات الاجتماعية للمجتمعات المحلية. تميل الأحزاب الدينية إلى تعزيز سياسات اجتماعية أكثر رجعية، لا سيما فيما يتعلق بوضع المرأة. وإدراكا لأهمية وجود صوت سياسي، فقد اختار العديد من النساء الناشطات في مصر وتونس الانضمام إلى أحزاب أكثر تقدمية. و علي الرغم من أن تلك الأحزاب تقدم فرص أفضل لمنظور سياسي يراعي قضايا المرأة إلا أن هناك شكوك حول مدى التزامهم بإدماج المرأة. تونس، على سبيل المثال، دعت قوانين جديدة لتحديد نسبة 50% للنساء على قوائم الاقتراع. و مع أن المرشحات لم يحصلن علي مناصب عليا علي قوائم الحزب فقد تمكنوا من الفوز بنسبة 24 % من الأصوات أو 49 مقعدا في البرلمان.

مع ذلك و على الرغم من تواجدهن في الانتخابات و وعود قيادة حزب النهضة باحترام الحقوق القانونية للمرأة كان هناك هجوم يستهدف المرأة أطلقته المتحدثة باسم حزب النهضة و التي انتخبت عضوا في البرلمان على لائحة الحزب الإسلامي و التي إشتهرت لعدم ارتداء الحجاب على الرغم من انتمائها السياسي. ففي ردها على دعوة مذيع في محطة اذاعية لتوفير الحماية القانونية للأمهات غير المتزوجات، علقت سعاد عبد الرحيم أن الأمهات غير المتزوجات هن وصمة عار علي تونس و " ليس لهن الحق في الوجود".

**4. تحيز وسائل الإعلام له تأثير قوي على الأصوات التقدمية في المنطقة:** خدمت الإذاعة والتلفزيون في هذه المنطقة مصالح الأنظمة الاستبدادية تاريخيا لذا فهي لا تحظى بالثقة. القنوات الفضائية تلعب دورا حاسما في توعية الرأي العام على المستوى الوطني لكن التغطية المتحيزة ضد قضايا المرأة وعدم إعطاء المساحة الكافية اصوت النساء كثيرا ما أحبطت الجماعات النسائية. إضافة إلي البرامج ذات الشعبية التي تبث رسائل رجعية ضد المرأة من المملكة العربية السعودية. حتى عندما يكون هناك دعم قانوني إيجابي نسبيا للمرأة، مثل المغرب، فإن برامج الأقمار الصناعية من المملكة العربية السعودية تواصل تأثيرها السلبي علي الرأي العام بخصوص قضايا المرأة.

**محطات البث العالمية تحيز للمحافظين:** قد انتقدت الناشطات محطة الجزيرة لتوافقها مع الإسلاميين الذين يروجون لمفهوم أن النساء مواطنين من الدرجة الثانية و التي لعبت دورا مهما في توعية الجمهور خلال الثورة في تونس ومصر. حتي بي بي سي العربية انتقدت لإتاحة الوقت للإسلاميين و الذين، حتى المعتدلين منهم، يقرحون أفكار تنطوي على التمييز ضد المرأة. أما في إيران فقد استخدمت وسائل الإعلام لترويج دعاية وأفكار رجعية تستهدف النيل من مكاسب المرأة. لم يسبق مثيل لهذا المستوى من إستهداف النساء بالإعلام السلبي في إيران منذ الأيام الأولى للثورة عام 1979. و في الوقت نفسه خفضت صوت أمريكا الفارسية خدمة برامجها عن المرأة من 5 ساعات إلى 45 دقيقة في الأسبوع.

**وسائل الإعلام تعزز صورة المرأة النمطية و إقصائها من المشهد السياسي:** البرامج الإعلامية سواء المحلية أو الأجنبية لا تستعين بخبيرات في برامج تنصدي لقضايا عامه مثل الاقتصاد والسياسة والشؤون الدولية والأمن القومي. و يؤكد مناصرو حقوق المرأة أن تحول المفاهيم العامة ومواجهة الصور النمطية السلبية يحتم إظهار خبرات النساء في مجالات متعددة بدلا من الحديث عن شريحة ضيقة من "قضايا المرأة"، مثل قانون الأسرة، و التي تعتبر "سهلة" وأقل إلحاحا.

علي الرغم من أهمية الإعلام المستقل للأصوات التقدمية إلا إنه ليس كافياً: ففي كثير من البلدان استخدمت النساء والجماعات التقدمية الأخرى وسائل الإعلام المستقلة بنجاح، بما في ذلك شبكة الإنترنت، لنشر أفكارهم وخلق حوار حول وضع المرأة. لكن وسائل الإعلام البديلة لا تمثل تواصل كافٍ مع الجماهير ولا يمكن أن تغير المفاهيم العامة عن المرأة.

## توصيات:

إن النساء كن من قيادات الحركات الديمقراطية في الشرق الأوسط وينبغي علي الجهات الفاعلة علي المستويين المحلي والعالمي ألا تستهين بقدرة قناعتهم والتزامهم ومساهماتهم لتكوين مجتمعات عادلة ومتفتحة تنعم بالمساواة والديمقراطية. لا ينبغي إغفال أو تجاهل الجرأة والشجاعة التي أبداهن النساء عند الخروج إلى الساحة العامة و إذا ما أحبطت فرص المرأة لتكون شريكا كاملا، فإن ذلك يعني فشل دول المنطقة في اختبار الديمقراطية والسلام.

## لصانعي السياسات الدولية والجهات الفاعلة:

**أولاً: ضمان السماح للنساء بالتعبير عن أنفسهن والعمل بشكل منظم لمشاركتهم في جميع المناقشات التي تنسقها أو تستضيفها أو تمويلها الجهات الدولية.** ليس من السابق لأوانه إشراك المرأة في المشهد السياسي، لكن من الممكن أن يفوت الوقت لأن الجهات الدولية حين تقصي النساء فإنها تعطي رسالة واضحة بأن وضع المرأة وحقوقها ذا أهمية ثانوية. المرأة هي الأكثر نشاطاً وحضوراً في المجتمع المدني ويجب علي الجهات الدولية المعنية في المنطقة أن تضمن تفاعل منهجي و منظم للنساء (وغيرهن من المهمشين) كما يجب أن توفير لهن الفرصة للتعبير عن وجهات نظرهم في المحافل المحلية والدولية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- دعوة النساء من منظمات المجتمع المدني لحضور الاجتماعات و المناقشات مع القادة السياسيين و النخب؛
- تشجيع ودعم تشكيل المحافل المدنية المتصلة بعمليات السلام والشئون السياسية (كما حدث في جواتيمالا وإيرلندا الشمالية في التسعينيات)؛
- خلق المجال وتقديم الدعم المالي اللازم لمشاركة ممثلات عن منظمات المجتمع المدني في المحافل الدولية (مثل مجموعة الاتصال الدولية أو اجتماعات أصدقاء).

**ثانياً: تجنب المعايير المزدوجة ومراعاة النسبية الثقافية:** إن الجهل بالإسلام والتقاليد المحلية إضافة إلى الافتراض بأن حقوق المرأة و تفعيلها ذا أهمية ثانوية يؤدي بالعديد من صناعات السياسة الدولية إلى اتخاذ مواقف غير عادلة لا تراعي الثقافات المحلية. يجب علي القوي الدولية معالجة هذه القضايا على أسس و معايير عالمية كما ينبغي أن ينظر إلى حماية حقوق المرأة في ضوء الحاجة الملحة.

**ثالثاً: الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقواعد التي تضمن تلك الحقوق و تشمل :** الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المشتق جزئياً من القيم الثقافية والدينية بما فيها الإسلام و لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة التي صدقت عليها معظم الدول ومؤتمر المرأة في بكين و قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوساطة و الذي تم الإجماع عليه و قرار مجلس الأمن رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن و الذي بني لحماية النساء في البلدان المتضررة من العنف والتحول السياسي. لا يناقض أي من هذه قيم الإسلام أو ثقافية المنطقة. يمكن أن تساعد التدابير التالية:

- تجنب الخلاف حول المسميات (على سبيل المثال الإسلامية مقابل الغربي/ العلمانية) و الاعتماد على مضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات المماثلة والقرارات وما إلى ذلك عند دعم صياغة الدستور أو الإصلاح القانوني؛
- مناقشة شئون المرأة مع النخبة السياسية في مناقشات تقاسم السلطة والشئون القانونية أو الأمنية
- إعلام المجموعات النسائية عن الاجتماعات المقبلة، و دعمهن لإعدادها أوراق العمل وتمكينهن من المشاركة بشكل مباشر.

**رابعاً: مسؤولية الجهات السياسية الفاعلة في المنطقة عن الأعراف الدولية القائمة:** ينبغي علي القادة المنتخبين حديثاً أن يكونوا على علم بالمعايير الدولية التي تكفل حماية حقوق الإنسان للجميع.

خامسا: دعم تطوير وسائل الإعلام والتربية المدنية لتتضمن المفاهيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام : تحرص الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بما في ذلك المجموعات النسائية و لبدء برامج بوسائل الإعلام لرفع وعي الجماهير لفهم الديمقراطية و حقوق الإنسان وما إلى ذلك بحيث يتمكن المواطنون من محاسبة قيادتهم و مواجهة المتعصبين.

## إلى الحكومات الوطنية والقوي السياسية:

أولاً: إشراك المرأة قانونيا و سياسيا من خلال تشكيل منظمات للمجتمع المدني: التمييز القانوني ضد 50% من السكان من خلال البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لن تؤدي إلى الديمقراطية. أن المرأة أكثر نشاطا في المجتمع المدني و يجب على الحكومات والقادة السياسيين إقامة المنابر للآزمه لإشراكهم بشكل كامل وضمان حمايتهم قانونيا

ثانيا: الاعتماد على القيم الدينية الأساسية مثل المساواة والكرامة للجميع مع تجنب المفاهيم الذكورية: هناك تفسيرات متعددة للشريعة تظهر التقارب بين الإسلام وحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا. وينبغي أن تستخدم هذه التفسيرات لدعم المبادرات القانونية تمشيا مع الالتزامات الدولية لحماية حقوق المواطنين.

ثالثا: الاعتماد على القيم الاجتماعية الموجودة: استبعاد 50% من المواهب في مهمة بناء الديمقراطية والسلام المعقدة هي سياسة سيئة. ينبغي علي دعاة الديمقراطية والقادة الجدد في الشرق الأوسط اتخاذ جميع التدابير القانونية والهيكلية لضمان تمثيل عادل لجميع الفئات في عملية صنع القرار.

رابعا: إقامة القوانين التي تعزز عمل المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في النشاط المدني وحرية التعبير: ينبغي للحكومات الانتقالية اعتماد التدابير القانونية اللازمة لضمان أن الجماعات المدنية ، بما فيها وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات غير الحكومية، قادرة على التسجيل و العمل دون انتقام كما ينبغي دعم برامج لتطوير المجتمع المدني.

## للإعلام:

أولاً: إعطاء فرص بث عادلة ومتساوية للنساء و النشاط الاجتماعي المتقدمين : في الوقت الذي يجري فيه تناول القضايا الحرجة يجب علي وسائل الإعلام بما في ذلك محطات الأقمار الصناعية تقديم تقارير محايدة ونزيهة وتوفير فرص لدعاة حقوق المرأة لطرح وجهات نظرهم حول تطورات الأحداث السياسية في وسائل الإعلام.

ثانيا: الاعتراف بأن التمييز ضد المرأة يشكل علامة تحذير مبكرة ضد تصاعد الممارسات القمعية في مجالات أخرى: ينبغي على وسائل الإعلام إدراك أن المجتمعات غير الديمقراطية قد تحد من حرية الإعلام في التعبير وقد تستهدف الصحفيين. النظر إلي تضمين المرأة بوصفها إستراتيجية متكاملة تجاه الحق في حرية التعبير و استقلال وسائل الإعلام.

هذا الموجز متاح على موقعنا على الانترنت على العنوان التالي:

[www.icanpeaceworks.org](http://www.icanpeaceworks.org)

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب: [icanmena@gmail.com](mailto:icanmena@gmail.com)

c/o 3027 O St NW, Washington DC, 20007, USA

الشبكة  
الدولية  
لتفعيل  
المجتمع  
المدني

# إكان

حقوق المرأة والسلام والأمن